

Distr.: Limited
28 June 2019
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٦٨ (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

دولة فلسطين*: مشروع قرار

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإلى جميع قراراتها اللاحقة، بما فيها القرار ٣١٠/٧٢ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، المعنونة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى النهوض بما لم يكتمل من أعمالها،

* باسم الدول الأعضاء في مجموعة ال-٧٧ والصين، ومع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٢٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.



وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ والمعنون ”خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)“، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الإعلان الذي يقر ”سنة اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا“ موضوعاً لعام ٢٠١٩،

وإذ تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تشدد على التحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفاً، بما فيها البلدان الأفريقية، وإذ تشير أيضاً إلى استمرار وجود تحديات كبيرة تعوق تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا وإلى أهمية الوفاء بجميع الالتزامات لدعم العمل في المجالات البالغة الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة في أفريقيا،

وإذ تشير أيضاً إلى التزام قادة أفريقيا بخطة التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا ويمثل الوحدة الأفريقية والنهضة الأفريقية، على نحو ما أعيد تأكيده في الإعلان الرسمي المعتمد في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي،

وإذ تقر باعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خطة عام ٢٠٦٣ في دورته العادية الرابعة والعشرين المعقودة في أديس أبابا يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ باعتبارها استراتيجية الاتحاد الأفريقي الطويلة الأجل التي تؤكد على التصنيع وعمالة الشباب وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والحد من أوجه عدم المساواة، وإذ تقر أيضاً باعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خطة السنوات العشر الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، التي توضح المشاريع الأفريقية الرئيسية الرائدة، وبرامج المسار السريع، والمجالات ذات الأولوية، والأهداف المحددة، والاستراتيجيات وتدابير السياسة العامة التي تتخذها أفريقيا على كل المستويات من أجل دعم تنفيذ الخطة،

وإذ تلاحظ مع التقدير قيام الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بتوقيع إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل النهوض بالتكامل والتنسيق في تنفيذ الخطتين ورصدهما والإبلاغ بشأنهما، من خلال الأنشطة والبرامج المشتركة،

وإذ تشير إلى اتخاذها القرار ٢٢٢/٧٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بشأن تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول لتعزيز التنمية المستدامة،

وإذ ترحب باتفاق باريس^(١) وبدخوله حيز النفاذ باكراً، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذاً تاماً وأطرافَ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٢) التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو موافقتها على الاتفاقية أو قبولها لها أو انضمامها إليها على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت،

وإذ تشير إلى الإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للقادة الأفريقيين والدوليين والمعنون ”نحو نهضة أفريقية: تجديد الشراكة من أجل نهج موحد للقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول ٢٠٢٥ في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا“،

وإذ تشير أيضاً إلى اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٧١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المتعلق بإطار لشراكة متجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧،

وإذ ترحب باتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٥/٢٠١٩ المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩ بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٥٩/٧٠ المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الذي أعلنت بموجبه الفترة ٢٠٢٥-٢٠١٦ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٩٣/٦٦ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الذي أنشأت بموجبه آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وإذ تتطلع إلى صدور التقرير الرابع من التقارير التي يقدمها الأمين العام كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا الذي سيُعرض على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين،

وإذ ترحب بالمناسبات الرفيعة المستوى التي نظمها مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا أثناء انعقاد سلسلة حوارات أفريقيا لعام ٢٠١٩، حول موضوع ”نحو حلول دائمة للنازحين قسرياً في أفريقيا“،

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأفريقية هي المسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأنه لا مغالاة في التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإذ تضع في اعتبارها أيضاً ضرورة دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل التنمية والحاجة إلى تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن يفي المجتمع الدولي بجميع التزاماته فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة^(٣)،

(١) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م-٢١، المرفق.

(٢) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(٣) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإذ ترحب بانعقاد المؤتمر الحكومي الدولي يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في مراكش، المغرب، وإذ تشير إلى أنّ المؤتمر اعتمد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية المعروف أيضاً باسم اتفاق مراكش بشأن الهجرة^(٤)،

وإذ ترحب أيضاً بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي انعقد في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩^(٥)،

وإذ ترحب كذلك بالمقرر Ext/Assembly/AU/Dec.1 (XI) الذي اتخذته مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة، المعقودة في أديس أبابا يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بشأن المسار التطوري للشراكة الجديدة والأساس المنطقي لإنشاء وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية كوسيلة لتحسين تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبشأن إعادة تسمية وكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة لتكون من الآن فصاعداً وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

١ - **تحيط علماً مع التقدير** بالتقرير المرحلي الموحد السادس عشر للأمين العام^(٦) وبقرار الأمين العام الثالث المقدم كل سنتين عن استعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا^(٧)؛

٢ - **تقر** بالجهود التي تبذلها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٨) وترحب في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة وتقر بالتقدم المحرز، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تنفيذها؛

٣ - **تقر أيضاً** بأهمية دعم خطة عام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها (٢٠١٤-٢٠٢٣) وتنويع برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وكلاهما جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٩)، وتؤكد في هذا الصدد أهمية تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ على نحو مترابط ومنسق؛

٤ - **تؤكد** أن التنمية الاقتصادية، بما في ذلك التنمية الصناعية الشاملة، والسياسات الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية في أفريقيا يمكن أن تولد فرص عمل ومصادر دخل للفقراء وأن تشكل بذلك محركاً للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وتنويع في هذا الصدد باتخاذ الجمعية العام القرار ٢٠١٦/٧٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)؛

(٤) القرار ١٩٥/٧٣، المرفق.

(٥) القرار ٢٩١/٧٣، المرفق.

(٦) A/73/269.

(٧) A/73/270.

(٨) A/57/304، المرفق.

(٩) القرار ١/٧٠.

٥ - **تقرر بالتزامها** بالتنفيذ الكامل للإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية، الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^(١٠)؛

٦ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة في ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل، بمشاركة من الأطراف صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، بذل الجهود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنشاء وتعزيز مؤسسات الحوكمة وهيئة بيئة مواتية لإشراك القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة، وإقامة شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنى التحتية، واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي لتمويل التنمية؛

أولا

الإجراءات التي تتخذها البلدان والمنظمات الأفريقية

٧ - **تشجع** البلدان الأفريقية على تعزيز البنى التحتية المحلية والإقليمية وتوسيع نطاقها وعلى مواصلة تبادل أفضل الممارسات بهدف تعزيز التكامل الإقليمي والقاري، وتلاحظ مع التقدير في هذا الصدد ما تضطلع به اللجنة الفرعية الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمبادرة الرئاسية لرعاية مشاريع البنى التحتية من عمل من أجل مواصلة تعزيز تطوير البنى التحتية في القارة الأفريقية بالتعاون مع المعنيين من الشركاء في التنمية؛

٨ - **تشجع أيضاً** البلدان الأفريقية على الحفاظ على الاتجاه المتمثل في زيادة الاستثمار الأجنبي والمحلي في تطوير البنى التحتية، بما في ذلك من خلال تعزيز حشد الموارد المحلية من القطاعين العام والخاص، وتحسين كفاءة الاستثمار الحالي في البنى التحتية؛

٩ - **ترحب** بانعقاد المنتدى العالمي الثالث للبنى التحتية في بالي، إندونيسيا، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وتشير في هذا الصدد، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(١١)، إلى أنه ينبغي الاستماع إلى طائفة أكثر تنوعاً من الأصوات، لا سيما أصوات البلدان النامية، بغية تحديد ومعالجة ثغرات البنى التحتية والقدرات، وبخاصة في البلدان الأفريقية، وإلى أن المنتدى يسلط الضوء على فرص الاستثمار والتعاون ويهدف إلى ضمان أن تكون الاستثمارات مستدامة من النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛

١٠ - **تقرر** بضرورة أن ينسق شركاء أفريقيا في التنمية جهودهم في مجال الاستثمار في البنى التحتية للتركيز على دعم برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا، وتشير في هذا الصدد إلى انعقاد مؤتمر القمة لتمويل البنية التحتية في أفريقيا في داكار يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الذي اعتمد برنامج عمل داكار الرامي إلى تعبئة الاستثمارات من أجل مشاريع تطوير البنى التحتية، وتهيب بالشركاء في التنمية أن يدعموا تنفيذ برنامج عمل داكار؛

(١٠) القرار ١/٦٣.

(١١) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

١١ - تشجّع البلدان الأفريقية على التعجيل بتحقيق هدف الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا، وترحب بالالتزام الذي تعهد به قادة أفريقيا بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠ في المائة من النفقات العامة للزراعة وضمان كفاءتها وفعاليتها، وتقر في هذا الصدد بدعمها للالتزامات الواردة في إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحوّل الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة وللبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وتلاحظ في هذا الصدد التقدّم الهام الذي أحرزته البلدان الأفريقية الأربعة والأربعون والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأربع التي وقعت اتفاقات في إطار البرنامج؛

١٢ - تحث على مواصلة دعم التدابير الرامية إلى مواجهة التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة والوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها؛

١٣ - تقمّر بضرورة أن يعمل شركاء أفريقيا في التنمية على مواءمة جهودهم الرامية إلى تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان المتعلق بتحقيق الأمن التغذوي من أجل النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أفريقيا بحيث تنصب على دعم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وتنفيذ الخطط الاستثمارية الوطنية والإقليمية للبرنامج لتنسيق التمويل الخارجي، وتشير إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي^(١٢)؛

١٤ - تدعو إلى اتخاذ التدابير الفعالة وتوظيف الاستثمارات المحددة الهدف للتغلب على الصعوبات ودعم أولويات التعافي وتعزيز النظم الصحية الوطنية بغية منع تفشي الأمراض والوقاية منها ومكافحتها، بما في ذلك تفشي وباء إيبولا، لا سيما في أكثر البلدان التي تضررت في الآونة الأخيرة، وذلك تمشياً مع الالتزامات المنصوص عليها في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)^(١٣) ونتائج المؤتمر الدولي المعني بالتعافي من إيبولا الذي عُقد في نيويورك في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، وتدعو الشركاء في التنمية إلى الاستمرار في مساعدة البلدان الأفريقية فيما تبذله من جهود من أجل تعزيز النظم الصحية الوطنية وتوسيع نطاق نظم المراقبة في قطاع الصحة أمثالاً للوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) والقضاء على الأمراض، وفي هذا الصدد تهيب بالشركاء في التنمية أن يدعموا تنفيذ الاستراتيجية الصحية في أفريقيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ والانتقال إلى التغطية الصحية الشاملة للجميع في أفريقيا؛

١٥ - ترحب باعتماد الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مكافحة داء السل بصيغته الواردة في قرار الجمعية ٣/٧٣ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ والإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها بصيغته الواردة في قرار الجمعية ٢/٧٣ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو وبغيرها من الشركاء في التنمية أن يواصلوا تزويد البلدان الأفريقية بما يلزمها من دعم مالي وتقني لتكثيف جهودها الوطنية من أجل تنفيذ الإجراءات التي اتفق عليها رؤساء الدول والحكومات وممثلوهم تنفيذاً تاماً على النحو المناسب؛

(١٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة 2/2009/WSFS.

(١٣) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة 1/REC/2005/WHA58، القرار ٥٨-٣، المرفق.

١٦ - تشجع البلدان الأفريقية على مواصلة الجهود التي تبذلها للاستثمار في التعليم والتدريب المهني والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والابتكار من أجل تعزيز القيمة المضافة والتنمية الصناعية؛

١٧ - تدرك أهمية الدور الذي يمكن للجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا أن تؤديه، في ظل تعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي، لتنفيذ ولاية الشراكة الجديدة وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها، وفي هذا الصدد تشجع البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على تزويد الجماعات الاقتصادية الإقليمية بالدعم اللازم لتنمية قدراتها؛

١٨ - تكرر تأكيد الحاجة إلى بذل الدعم للبلدان النامية في مساعيها إلى تنمية قدرات المكاتب الإحصائية ونظم البيانات الوطنية من أجل كفاءة توافر بيانات موثوقة ومصنفة وعالية الجودة في الوقت المناسب؛

١٩ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة، وتؤكد من جديد الدور الأساسي الذي تؤديه لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه الشراكة الجديدة، وتطلب كذلك زيادة التركيز على الرصد والتقييم دعماً للشراكة الجديدة؛

٢٠ - تعرب عن القلق إزاء التحديات المتزايدة التي يطرحها تغير المناخ والجفاف وتدهور الأراضي والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي والفيضانات وعواقبها الوخيمة على مكافحة الفقر والمجاعة والجوع، مما من شأنه أن يطرح مزيداً من التحديات الخطيرة التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة في أفريقيا؛

٢١ - تعرب عن بالغ القلق إزاء الآثار السلبية للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف التي لا تزال القارة الأفريقية تشهدها، وتشدّد على ضرورة اتخاذ تدابير على المدى القصير والمتوسط والطويل، وتدعو في هذا الصدد إلى مواصلة التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(١٤)، بما في ذلك إطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠^(١٥)؛

٢٢ - تقمّر بأن أفريقيا هي من أقل المناطق إسهاماً في تغير المناخ، غير أنّها شديدة التأثر بعواقبها الوخيمة والتعرض لها، وتهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو، أن يواصل دعم أفريقيا ليتسنى لها تلبية احتياجاتها في مجال التكيف، بوسائل تشمل تطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها بشروط متفق عليها وبناء القدرات وتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها وفقاً للالتزامات القائمة، وتؤكد الحاجة إلى التنفيذ التام للنتائج المتفق عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٢)، بما في ذلك اتفاق باريس^(١)؛

(١٤) United Nations, Treaty Series, vol. 1954, No. 33480

(١٥) ICCD/COP(13)/21/Add.1، المقرر ٧/م ١٣-أ، المرفق.

٢٣ - **تؤكد** أهمية ما يقدمه شركاء أفريقيا، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، من دعم للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعزيز حشد الموارد المحلية، بوسائل منها بناء القدرات وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتحسين عملية استرداد الأصول وإعادتها؛

٢٤ - **تكرر تأكيد** الالتزام بمضاعفة الجهود للحدّ بقدر كبير من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بغية القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية وتكثيف التعاون الدولي تمشياً مع خطة عمل أديس أبابا، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛

٢٥ - **تحيط علماً** بالاجتماع الدولي الثاني للخبراء المعنيين بإعادة الأصول المسروقة الذي انعقد في أديس أبابا في الفترة من ٧ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٩، وتشجع استمرار أعماله من أجل النهوض بالجهود الرامية إلى تعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها وتحديد الممارسات الجيدة لإعادة الأصول المسروقة دعماً للتنمية المستدامة؛

٢٦ - **تؤكد من جديد** أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وتمتعهن بحقوق الإنسان بصورة تامة هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطّرد وشامل ومنصف، وتكرر التأكيد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني بوسائل منها اتخاذ إجراءات موجهة والاستثمار في صياغة وتنفيذ كافة السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتجديد الالتزام باعتماد وتعزيز سياسات سديدة وتشريعات قابلة للإنفاذ وإجراءات كفيلة بإحداث تحوّل من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على جميع المستويات، وكفالة مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق والسبل والفرص المتاحة للمشاركة والاضطلاع بأدوار قيادية في الميدان الاقتصادي، والقضاء على العنف الجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسين وعلى التمييز بجميع أشكاله؛

٢٧ - **ترحب** بالتقدم الملحوظ الذي أحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة تقيّد ٣٨ بلداً أفريقياً طواعية بالآلية وإنجاز عملية استعراض الأقران في ٢١ بلداً، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية التي تسفر عنها عمليات الاستعراض تلك، وتحت في هذا الصدد الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى العملية التي تضطلع بها الآلية على أن تنظر في الانضمام إليها بغية تحقيق العضوية الكاملة فيها بحلول عام ٢٠٢٣ على النحو المتوخى في خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وتشجّع على مواصلة تعزيز العملية التي تضطلع بها الآلية توجهاً للكفاءة في أدائها، وتحيط علماً بالمقررات التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة المعقودة في أديس أبابا يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بشأن الإصلاح المؤسسي للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران^(١٦)؛

٢٨ - **تشدد** على ضرورة أن تتولى أفريقيا زمام العملية التي تضطلع بها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود البلدان الأفريقية، بناءً على طلبها، في تنفيذ برامج عملها الوطنية المنبثقة من العملية؛

(١٦) انضمت بوتسوانا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، فأصبحت بذلك البلد الثامن والثلاثين الذي يلتحق بها.

ثانيا

استجابة المجتمع الدولي

٢٩ - **تلاحظ مع القلق** أن صافي تدفقات المعونة الثنائية إلى أفريقيا انخفض بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠١٨ مقارنةً بأرقام عام ٢٠١٧^(١٧)؛

٣٠ - **تكرر التأكيد** على أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمرا حاسما، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، ويثلج صدرها ما حققته البلدان القليلة التي تمكنت من الوفاء بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وبهدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً أو فاقت هذا الالتزام وذاك الهدف، وتحت سائر البلدان على تكثيف جهودها لزيادة ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية وبذل مزيد من الجهود الملموسة لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٣١ - **تلاحظ مع التقدير** التطلعات المضمنة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ التي ترمي إلى انتشار شرائح سكانية ضخمة من براثن الفقر وتحسين الدخل وحفز التحول الاقتصادي والاجتماعي، وتعترف بأهمية المجتمع الدولي في مساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق هذه الأهداف، ولا سيما في المناطق الريفية في القارة الأفريقية؛

٣٢ - **ترى** أن وضع آليات ابتكارية للتمويل يمكن أن يساهم على نحو إيجابي في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي وأن هذا التمويل ينبغي أن يكون مكملاً لمصادر التمويل التقليدية لا بديلاً عنها وتشدد، مع التنويه بالتقدم الكبير المحرز حتى الآن فيما يتعلق بالمصادر المبتكرة لتمويل التنمية، على أهمية التوسع في المبادرات القائمة ووضع آليات جديدة، حسب الاقتضاء؛

٣٣ - **تلاحظ مع القلق** ضآلة حصة أفريقيا في حجم التجارة الدولية مقارنةً بغيرها، حيث كان مقدار هذه الحصة في عام ٢٠١٧ حوالي ٢,٤ في المائة من الصادرات العالمية للبضائع وحوالي ٣ في المائة من وارداتها العالمية و ١,٩ في المائة من الصادرات العالمية من الخدمات و ٣ في المائة من وارداتها العالمية؛

٣٤ - **تعرب عن القلق** لزيادة عبء الدَّين الواقع على بعض البلدان الأفريقية، وتشدد على أهمية توقي أزمات المديونية وإدارة الدَّين بحكمة، وتدعو إلى إيجاد حل شامل مستدام لمشاكل الديون الخارجية للبلدان الأفريقية، بما في ذلك التحديات المرتبطة بالدَّين غير المعلن عنه أو الدَّين الخفي، وتقر بالدور الهام الذي تؤديه تدابير تخفيف عبء الدَّين، على أساس كل حالة على حدة، بما في ذلك إلغاء الديون حسب الاقتضاء، وكذلك المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإعادة هيكلة الديون وأية آليات أخرى؛

(١٧) تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٣٥ - **ترحب** بالتعاون بين منتدى القطاع الخاص الأفريقي والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وتشجع على مواصلة تعزيز هذه الشراكة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي دعماً لتنمية القطاع الخاص الأفريقي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتسق مع المقررات التنفيذية ذات الصلة التي يتخذها الاتحاد الأفريقي؛

٣٦ - **تهيب** بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تواصل بذل الجهود من أجل تهيئة بيئة محلية تفضي إلى تشجيع مباشرة الأعمال الحرة وإضفاء الطابع الرسمي على أنشطة القطاع غير الرسمي في أفريقيا وإلى اجتذاب الاستثمار وذلك بطرق منها تهيئة مناخ استثماري يتسم بالشفافية والاستقرار وإمكانية التنبؤ بمجرياته ويكفل إنفاذ الالتزامات التعاقدية واحترام حقوق الملكية على النحو الواجب وتقوم دعائمه على سياسات سديدة للاقتصاد الكلي ومؤسسات قوية تُعنى به؛

٣٧ - **تلاحظ** أن الاستثمار المباشر الأجنبي مصدرٌ رئيسي لتمويل التنمية وأنه يؤدي دوراً ذا أهمية حاسمة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الشاملين للجميع، بسبل منها تعزيز توافر فرص العمل والقضاء على الفقر والجوع، وأنه يسهم في كفاءة مشاركة الاقتصادات الأفريقية على نحو فعال في الاقتصاد العالمي ويسير التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو، حسبما يكون مناسباً، أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي وتيسيره بعدة طرق من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية؛

٣٨ - **تدعو** جميع شركاء أفريقيا في التنمية، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم جهود البلدان الأفريقية في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ عليه وإلى مساعدة البلدان الأفريقية على اجتذاب الاستثمارات وتشجيع السياسات المفضية إلى اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي بطرق منها مثلاً تشجيع التدفقات المالية الخاصة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة تلك التي تملكها نساء، وإلى تعزيز استثمار قطاعاتها الخاصة في أفريقيا، وتشجيع وتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان الأفريقية بشروط متفق عليها، والمساعدة على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة، بما يتسق مع أولويات تلك الشراكة وأهدافها وبغية النهوض بتنمية أفريقيا على جميع الصعد؛

٣٩ - **تقر** بالتقدم المحرز نحو ضمان حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات في أفريقيا، وفي هذا الصدد ترحب مع التقدير بدخول اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩، وهو الاتفاق الذي يهدف إلى مضاعفة التبادلات التجارية داخل أفريقيا بسبل عدة منها إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات، وبإطلاق مرحلة تشغيله في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٩؛

٤٠ - **تكثّر تأكيد** ضرورة أن تواصل جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بذل الجهود لتحسين الاتساق في سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتسلم بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف وإلى بناء قدرتها على المنافسة عن طريق الاضطلاع بمبادرات مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة والقيام، بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة، وتكرّر كذلك تأكيد أننا

ماضون معاً على درب تحقيق التنمية المستدامة، مكرسين أنفسنا جماعياً للسعي إلى تحقيق التنمية العالمية وإلى تحقيق تعاون مثمر للجميع يمكن أن يجلب مكاسب هائلة لكل البلدان ولجميع المناطق في العالم؛

٤١ - **تشدد** على أهمية تيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية، إقراراً منها بإسهام هذا الانضمام في الاندماج السريع والكامل لتلك البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتحث في هذا الصدد على تسريع وتيرة عملية انضمام البلدان النامية التي قدمت طلباً لنيل العضوية في منظمة التجارة العالمية وذلك على أساس تقني وقانوني وبطريقة تتسم بالسرعة والشفافية، وتؤكد من جديد أهمية القرار WT/L/508/Add.1 الذي اتخذته هذه المنظمة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ بشأن انضمام أقل البلدان نمواً؛

٤٢ - **تنوه** بتأسيس المنتدى العالمي للشراكة مع أفريقيا باعتباره آلية للنهوض بمصالح أفريقيا ووجهات نظرها في سياق العمليات العالمية الأوسع نطاقاً؛

٤٣ - **ترحب** بمختلف المبادرات الهامة بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية وبغيرها من المبادرات، وتشدد على أهمية التنسيق بين هذه المبادرات المتعلقة بأفريقيا وعلى ضرورة تنفيذها بصورة فعالة، وتقر في هذا الصدد بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل تحقيق التنمية، ولا سيما تنفيذ الشراكة الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له؛

٤٤ - **تشدد** على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه تعبيراً عن التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه على أساس تجارها وأهدافها المشتركة، وعلى أنه ينبغي أن يظل هذا التعاون مسترشداً بمبادئ احترام السيادة الوطنية والملكية الوطنية والاستقلال الوطني والمساواة وانتفاء المشروعية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتحقيق المنفعة المتبادلة، وترحب بزيادة مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتشجع البلدان النامية على القيام طوعاً بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعلى مواصلة تحسين فعالية تنميتها وفقاً للأحكام الواردة في وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(١٨)، وتتطلع إلى تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عُقد في بوينس آيرس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩^(٥)؛

٤٥ - **ترحب** بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمواءمة مجموعات آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا مع الأطر الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وخطة عام ٢٠٦٣، وتدعو الشركاء في التنمية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى مواصلة دعم آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا لكي تحقق أهدافها، بسبل منها تخصيص الأموال اللازمة لدعم تنفيذ أنشطتها؛

٤٦ - **تلاحظ مع التقدير** الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التكامل الاقتصادي والجهود التي يواصل الاتحاد الأفريقي بذلها في سبيل أعمال الأحكام الواردة

(١٨) القرار ٢٢٢/٦٤، المرفق.

في كافة قرارات الجمعية العامة السابقة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتؤكد الدور الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي مجال السلام والأمن؛

٤٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعماً للشراكة الجديدة من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، في ضوء المجموعات المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، وتُحيب في هذا الصدد بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المتعلقة بإرساء المعايير وأنشطتها التنفيذية؛

٤٨ - **تشير** إلى إنشاء آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وتدعو الدول الأعضاء وجميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وجميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى مواصلة الإسهام في كفاءة الفعالية والموثوقية لعملية الاستعراض عن طريق التعاون في جمع البيانات وتقييم الأداء؛

٤٩ - **تؤكد** الأهمية الحاسمة للشراكة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتدعو إلى التنسيق وتبادل الخبرات فيما بين الدول على النحو الذي يمكن معه تعزيز قدرة البلدان على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وترحب في هذا الصدد بانعقاد الدورة الخامسة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة التي استضافتها مراكش، المغرب، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩ ودعت إليها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة متخذة من "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة" موضوعاً لها؛

٥٠ - **تلاحظ مع التقدير** قرار إنشاء السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي الذي اتخذته مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثلاثين المعقودة في أديس أبابا يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وتلاحظ مع التقدير أيضاً اعتماد المؤتمر للبروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار خلال دورته العادية الثلاثين المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛

٥١ - **تكرر تأكيد التزامها** بمواصلة تعزيز السياسات العامة وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها الفعال، إدراكاً منها أن الموارد المحلية تتأثر في المقام الأول من النمو الاقتصادي المدعوم بيئة مواتية على جميع المستويات؛

٥٢ - **تحث** المجتمع الدولي على أن يواصل إيلاء الاهتمام الواجب لأولويات أفريقيا، بما يتسق مع خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٥٣ - **ترحب** بتزايد الجهود المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية، وتنوّه بمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتلاحظ مبادرات أخرى مثل المنتديات الرفيعة المستوى المعنية بفعالية المعونة التي تمخضت، في جملة أمور، عن إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكر^(١٩) وشراكة بوسان لتعاون إنمائي فعال وكلٌّ من هذه الصكوك

(١٩) A/63/539، المرفق.

يسهم إسهاماً هاماً في جهود البلدان التي التزمت به وذلك بوسائل منها اعتماد المبادئ الأساسية المتمثلة في الملكية الوطنية والمواءمة والتنسيق والشفافية والمساءلة والإدارة القائمة على تحقيق النتائج، وتضع في اعتبارها أنه لا توجد صيغة واحدة مناسبة للجميع تضمن فعالية المساعدة وأنه لا بد أن تلقى الأوضاع الخاصة لكل بلد المراعاة التامة؛

٥٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة كل سنة تقريراً شاملاً عن موضوع هذا القرار، يعدّه على أساس المعلومات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في الشراكة الجديدة.
